نظرية ابن خلدون كمرجعية لإستعادة الهيبة الأمنية للدولة الجزائرية

أ.بن جميل عزيزة
جامعة باجي مختار – عنابة-

المقدمـــة:

تصنف نظرية ابن خلدون ضمن النظريات الاجتماعية (السوسيولوجية)، التي رجع نشأة الدولة إلى صراع بين مجموعات بشرية في مرحلة معينة من التاريخ، إنتهى بفرض مجموعة من الناس لإرادتها و سلطاتها على باقي أفراد المجموعة الإكر أي أن السلطة أساسها القوة، وأن نظام الدولة هو نظام مفروض عن طريق القوة يفرض صاحب الغلبة نفسه بطريق العنف على باقي أفراد الجماعة الذين يمتثلون لقوته ويخضعون لسلطانه، فالقوة أساس وجود

السلطة وأساس استمرارها، وتجد هذه النظرية تبريرا لها بالرجوع إلى حوادث التاريخ، التي جاءت شاهدة على صدقها وصحتها. ذلك أن التاريخ يمدنا بأمثلة كثيرة خاصة بالنسبة للدول القديمة، على انتصار مبدأ القوة والغلبة فيما يتعلق بأصل نشأة الدول وبقاءها، إلا أن السلطة لا تستطيع أن تضمن لنفسها الاستقرار والدوام عن طريق القوة وحدها، وإنما يلزم رضا المحكومين بها وقبولهم طوعا الامتثال لأوامرها، فالقوة المادية وحدها لا تكفي لبقاء هيبة سلطة الدولة ما لم تستند إلى رضا أفراد الجماعة[1].

وعلى ذلك يمكننا طرح الإشكاليات الآتية:

- كيف للدولة أن تفرض هيبتها الأمنية حسب نظرية ابن خلدون؟
- وهل هذه النظرية صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر؟
- متى يمكن أن تتحول الهيبة الأمنية للدولة إلى استبداد للنظام الحاكم؟

إجابة على هذه الإشكاليات سنتطرق إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: استمرارية هيبة الدولة في الفكر الخلدوني.

الفرع الأول: مقومات قوة الدولة عند ابن خلدون.

الفرع الثاني: الإكراه و الإقناع لفرض الهيبة الأمنية للدولة.

المطلب الثاني: ضرورة الفصل بين الهيبة الأمنية للدولة واستبداد النظام الحاكم.

---

[1] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات المقارنة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 34.

2- إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري – دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني-، الدار الجامعية، بيروت (لبنان)، بدون تاريخ، ص 102.

- وأنظر كذلك حول نفس الموضوع:

- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005، ص 96 وما بعدها.

- هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانونّ الدستوري، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان(الأردن)، 2006، ص 222 وما بعدها.

المطلب الأول: إستمرارية هيبة الدولة في الفكر الخلدوني.

يفسر ابن خلدون نشأة الدولة والحكم بعدة أسس وعوامل من أهمها العنف، الذي يعتبر أحد طبائع الإنسان المترتبة عن ضرورة الاجتماع والتعاون من أجل العيش والبقاء. ويمكن تلخيص نظرية ابن خلدون فيما يلي:

- حاجة الإنسان إلى الاجتماع لسد الحاجيات الضرورية للبقاء مثل الغذاء والدفاع عن نفسه.

- يؤدي ذلك إلى النزاع والصراع بينهم واعتداء بعضهم على بعض، لاقتناء الحاجيات بسبب الطباع الحيوانية وما فيها من ظلم وعدوان وطمع، الشيء الذي يؤدي إلى الفوضى وسفك الدماء والاقتتال، هذه الفوضى تستدعي وجود حاكم

يحتاجه الناس بحكم طبيعتهم البشرية، ليكون ملكا قاهرا فبدون ذلك يستحيل البقاء[1].

الفرع الأول: مقومات قوة الدولة عند ابن خلدون.

يفسر ابن خلدون نشأة الدولة وضمان استمراريتها بفكرة العنف والصراع الاجتماعي بالإضافة إلى عوامل أخرى، ويمكن تلخيص أهم عناصر نظريته فيما يلي:

* **العصبية:** أي الشعور بالانتماء المشترك إلى قبيلة أو مجموعة معينة، والإيمان بقيمها ومعتقداتها والدفاع عنها. والعصبية هي التي تجمع وتحرك أي مجموعة أو قبيلة من أجل فرض نفسها على الغير،

* **الزعامة:** لابد من بروز شخص يتزعم المجموعة أو القبيلة، وهو الذي يكون سلطانا أو أميرا قاهرا يفرض أرادته على الجميع ويحملهم على طاعته، معتمدا في ذلك على العصبية من أجل تأييده ومناصرته، لأن الرياسة بالغلب والغلب بالعصبية.

ويجب أن يتمتع الحاكم بجميع الخصال والصفات حتى لا يكون مستبدا، مثل الكرم والتسامح والصبر والحلم واحترام الدين والعلماء والاعتراف بالحقيقة والقيام بالواجبات والاهتمام بالشكاوى وعدم التزوير...إلخ.

* **العقيدة الدينية:** هي العمل الأساسي الذي يسمح بتوحيد وتماسك أعضاء المجموعة ويسمح بتنظيمهم وتدعيم تضامنهم، ويرى ابن خلدون أن الإسلام

---

[1] - أنظر: سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 25 و26.

هو العامل الذي مكن الكثير من القبائل أن تنشأ دولا قوية، مثل المرابطين والموحدين.

ففي رأي ابن خلدون أن الدولة غير مستقرة، ولذا فهي تمر في حياتها بدورة شبيهة بدورة حياة الإنسان، التي تشمل عدة مراحل وكل مرحلة تدوم حوالي أربعين سنة. وسبب عدم الاستقرار هذا راجع إلى الصراعات المتنامية بين القبائل والمجموعات، ويجب أن نلاحظ هنا أن العنف عند ابن خلدون يؤدي دورا مختلفا فهو ظاهرة منتشرة بين الأفراد بسبب اقتناء حاجياتهم، ومن أجل تجاوز هذه الظاهرة بينهم يقبلون بمن يحكمهم ويسوسهم[1].

الفرع الثاني: الإكراه و الإقناع لفرض الهيبة الأمنية للدولة.

يدعو ابن خلدون في كتابه " المقدمة " إلى أن تمارس الدولة على الإنسان شكلا من أشكال الضغط والإكراه أو السلطة العسكرية، كما يحاول تبرير ممارسة الدولة للقوة على العموم، حيث يرى ابن خلدون أن الإنسان مطبوع على الظلم والعدوان مستدلا في ذلك بالآيتين القرآنيتين:

الآية 10 من سورة البلد " وهديناه النجدين" ، والآية 8 من سورة الشمس " فألهمها فجورها وتقواها".

فالشر أقرب الخلال إلى الإنسان خاصة إذا لم يهذبه الاقتداء بالدين، فمن أخلاق البشر الظلم والعدوان بعضهم على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلا إذا صده وازع، وقد يكون ذلك الوازع سلطان عادل، أي أن البشر حسب ابن خلدون مكبوحين بحكمة القهر والسلطان عن

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 35 و 36.

التظالم. وعليه تظهر نزعة ابن خلدون التشاؤمية وسحب ثقته من الإنسان نظرا لطبيعته العدوانية، وعدم اعتقاده بالإصلاح الاجتماعي، لأن المجتمع في تطوره ذاهب لا محالة إلى الانحلال والهرم، فتشاؤمه أساسه بيولوجي حيوي، وهو تشبيه بمصير الكائنات الحية عموما.

ثم يعتقد ابن خلدون بأن الدولة هي جهاز عضوي وسلطوي، فهي ضرب من ضروب القدرة والقسر والإكراه، فالدولة لا تكون إلا حيث تكون لها سلطة مطاعة، بمعنى أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة في المجتمع المخولة حق استعمال سلطتها لفرض إرادتها على التابعين لها وحملهم على طاعتها، فلا تكون الدولة بدون هذه السلطة القسرية التي يدعوها ابن خلدون " الحكم بالقهر". وبمعنى آخر فإن القدرة والقوة تعبران عن ظاهرتي السلطة والدولة معا، لأن الحكم بالقهر إما أن يكون مشروعا أي قائما على إرادة المحكومين فتصطنع الدولة فيه السلطة والقدرة معا، وإما أن يكون قسريا صرفا فتكون أداته القدرة وحدها أو القوة، فالقدرة هي إذا قاسم مشترك بين الدولة والسلطة[1].

إن القوة السلطة[2] أو الزعيم في الفكر الخلدوني، عامل ضروري لفرض هيبة الدولة في حالة الأزمة كما في حالة الرخاء. فمن جهة القوة هي التي تحمل

---

[1] علي سعد الله، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان (الأردن)، 2003، ص 291، 292 و 297

[2] حول مصدر السلطة حسب نظرية ابن خلدون، راجع:

* محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2001، ص 196 ومابعدها.

الناس على التعاون في سبيل بناء الدولة وذلك في حالة الامتناع عن المعاونة في فترات الأزمة و الشدة، إذ يؤكد ابن خلدون أن هذا التعاون لا يحصل بالإكراه عليه لجهل الناس في الأكثر بمصالح النوع، فلا بد من حاكم يكره أبناء النوع على مصالحهم[1].

أما في حالة الترف والنعيم فلا بد أن تكون الدولة على قدر من القوة بحيث لا يطمع أحد في انتزاع أمرها ولا مشاركتها فيه، حيث حتى يذعن الأفراد لولايتها ويقنعون بما يسوغون من نعمتها ويشركون فيه من جبايتها، فلا تسموا آمالهم إلى شيء من منازع الملك ولا أسبابه، وإنما همتهم النعيم والكسب وخصب العيش والسكون في ظل الدولة إلى الدعة والراحة[2].

المطلب الثاني: ضرورة الفصل بين الهيبة الأمنية للدولة واستبداد النظام الحاكم.

إن وجود الدولة ضرورة كضمان لوحدة الأمة وحفظ مصالحها وترتيب أمورها، ومن ثمة أهمية تمتع هذه الدولة بالمقومات المعنوية والمادية التي تمكنها من القيام بمهمتها، أي تمتعها بحق الولاء والطاعة. ولبُّ المشكلة يكمن أساسا في ضرورة الفصل بين الدولة كمؤسسة والطبقة الحاكمة كأفراد. فهيبة الدولة لا ينبغي أن تعني هيبة الطبقة الحاكمة، إذ يفرض هذا التصور المنحرف أنماطا سلوكية نلقى أثارها في كل هيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع.

---

[1] علي سعد الله، المرجع السابق، ص 92.

[2] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 185.

ففي الجيش مثلا من يفوقك برتبة يسمح لنفسه بالتنكيل والنيل والتعدي عليك، وهذا طبعا لا من باب ممارسة يفرضها الانضباط والصرامة في التسيير، بل هو من علامات التجبر وإذلال الغير إقتداءً بمفهوم "هيبة الدولة" عند القادة، وفي نفس السياق ترى حامل الزي العسكري يتهجم ويهين المدني ولو كان أعلى مرتبة منه إداريا.

ومن علامات "هيبة الدولة" بمفهوم النظم الحالية، أن الحكام لهم الحق في اشتراط الطاعة المطلقة لهم من طرف الشعب لأنهم هم أولو النعمة، فهم الذين يوفرون السكن والأكل والتعليم و... إمتنانا وتكرما منهم، فكيف يعقل أن يفكر المواطن في مناقشة أوامرهم ورغباتهم؟، وتبعا لهذا المنظور فلا يمكن لاقتصاد البلد أن يكون إلا ريعا، لأن الحكام ليسوا أصلا في حاجة لثروة ينتجها المواطنون بل يكتفون بمردود النفط و بعض المواد الخام.

قد يطول الحديث عن مثل هذه النماذج التي يعيشها المواطن يوميا في كل جوانب حياته وهو يعاني من استلاب حقه في المواطنة، وأما النظم الحالية فتبقى نظرتها هي هي، وكل تصرفاتها ترمي إلى تعزيز "هيبة الدولة" من هذا المنطلق.

وعليه حتى لا تقود فكرة هيبة الدولة أمنيا إلى استبداد الأنظمة الحاكمة، ينبغي أن تقوم الهيبة الأمنية على تجسيد مفهوم سيادة القانون، ومفهوم تحديد المسؤوليات وسبل محاسبة المسؤولين الذين يفترض أن يكونوا قدوة للشعب. و يبقى لب المسألة في مدى وعي المواطن بضرورة مثل هذا التحرك، وإدراكه أن مثل هذا التغيير لا بد أن يكون جذريا في الذهنيات أولا، بكسر الشعور

بالعجز وكسر حاجز الخوف أي الهيبة السلبية التي تريدها الأنظمة المستبدة، وأن يكون مستقلا عن السلطة وشروطها وحساباتها[1].

الخـــاتمة:

إن ابن خلدون لم يدع إلى تقديس الدولة كما فعل هيجل، ولم يمجد القوة من أجل القوة كما فعل ميكيافلي وهوبز، وإنما دعا إلى تلك القوة في الدولة التي تعمل في اتجاهين:

الأول: من أجل صالح الإنسان باعتباره كذلك، حيث من شأن قوة الدولة أن تحفظ نوعه وكرامته في إطار من العدل والنظام، الذين لا يتحققان بين الناس إلا في ظل القوة المقيدة بالحكمة والمصلحة العامة. أما القوة المطلقة فهي جور وعدوان في رأيه، لأنها تعني الاستبداد الأعمى الذي يحكم بمقتضى القهر والتغلب وإهمال القوة العصبية في مرعاها، أي بمقتضى الغرض والشهوة،

ثانيا: من أجل أن تفرض ذاتها وشخصيتها على الأفراد، كأن تفرض عليهم هيبتها وسلطتها في حدود القانون، وأن تفرض كذلك سيادتها على الأجنبي في الخارج.

---

[1] – أنظر: هيبة الدولة أم استبداد نظام منحرف، متوفرة على الموقع:

- www.rachad.org/indexم. دهينة، المواطن الجاهل لتاريخه لقمة سهلة للمستعمر أو المستبد، متوفرة على الموقع:

www.rachad.org/index

إذ أن الخاصية التي تتميز بها الدولة دون سائر النظم الاجتماعية هو القهر والغلب والإكراه، وإنها عن طريق ذلك تحقق السيادة المتمثلة في وجهيها الداخلي والخارجي، بفرض إرادتها على كل من يعيش في كنفها من الأفراد والهيئات، ودفع الأجنبي ومنعه من أن يفرض إرادته عليها من الخارج[1].

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات المقارنة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري – الإكراه و الإقناع لفرض الهيبة الأمنية للدولة.
المطلب الثاني: ضرورة الفصل بين الهيبة

2- الجامعية، بيروت (لبنان)، بدون تاريخ.

3- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

4- علي سعد الله، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان (الأردن)، 2003.

5- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

---

[1] علي سعد الله، المرجع السابق، ص 302 و303

6- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2001.

7- هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان(الأردن)، 2006.

ثانيا: المقالات.

1- م. دهينة، هيبة الدولة أم استبداد نظام منحرف، متوفرة على الموقع: -2www.rachad.org/index

المواطن الجاهل لتاريخه لقمة سهلة للمستعمر أو المستبد، متوفرة على الموقع: www.rachad.org/index